

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين

د. عصام محمد البحيصي

كلية التجارة - قسم المحاسبة

الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المعلومات المحاسبية للشركات طالبة الائتمان على قرار الائتمان في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، ويتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في قسم التسهيلات الائتمانية في هذه البنوك. وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها: (1) معظم البنوك العاملة في فلسطين تطلب معلومات مالية من الشركات التي تتقدم إليها بطلب الحصول على ائتمان، وتتركز المعلومات المطلوبة في القوائم المالية التقليدية، الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي. (2) المعلومات المطلوبة لا يشترط دائماً أن تكون مدققة، وفي الغالب تغطي أكثر من سنة مالية واحدة. (3) يعتمد قرار الائتمان بشكل كبير على تحليل القدرة الإيرادية والتدفقات النقدية وكذلك النسب المالية للشركات طالبة الائتمان. (4) لا توجد علاقة بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للشركات ونسبة استرداد القروض من هذه الشركات. ومن أهم توصيات الدراسة، ضرورة زيادة الاعتماد على المعلومات المالية للشركات طالبة الائتمان عند اتخاذ قرار الائتمان ومن أجل ذلك لا بد من: (1) زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر. (2) زيادة النقطة في المعلومات المقدمة للبنوك عبر زيادة فعالية تدقيق الحسابات والتزام المدققين أخلاقيات المهنة وتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين بشكل سليم وفعال. (3) زيادة درجة كفاية المعلومات المقدمة لاتخاذ القرار وذلك عبر قيام الشركات بزيادة درجة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة في قوائمها المالية وقيام الشركات بنشر قوائم مالية أكثر دورية (نصف أو ربع سنوية).

The role of accounting information in taking credit decisions applied study on commercial banks working in palestine

Abstract: This study aimed to discuss the role that accounting information plays in taking the credit decisions in the banks at Palestine. The study sample includes all the managers and employees at the credit departments in these banks. The study shows the following results: (1) All banks ask the companies that need credit to provide financial information (Balance Sheet, Income Statement and Cash Flow Statement) for the purpose of making credit decision. (2) The financial information provided to the banks is not always audited, but normally it covers more than financial year. There is a closely relationship between the credit decision and the analysis of revenue ability, cash flow and financial ratios. (4) There is no relationship between the

provided information and the collection rate of loans awarded to business firms. The study recommend to increase the role of accounting information in the credit decision in the banks. In order to achieve this objective. (1) Banks must increase the ability of the credit department employees in analyzing and using accounting information.(2) Information should be audited before being delivered to the banks for credit decision purpose.(3) Firms should disclose more information in their financial statement, that must be published more frequently (semiannual or quarterly) .

مقدمة:

تعد الصناعة المصرفية من أهم الصناعات الاقتصادية المعاصرة لما لها من دور وتأثير فعال في تنمية الاقتصاد على المستويين المحلي والعالمي، وفي مختلف الأصعدة والميادين التنموية والاستثمارية (الزبيدي، 2002). وتعد السياسة الائتمانية حجر الزاوية في الخطط الإستراتيجية للنظام المصرفي خاصة فيما يتعلق بقرار منح الائتمان كونها تشتمل على الأسس والمعايير، وشروط ونطاق وسلطات وأنواع الائتمان المصرفي، مما يجعل منها إحدى المرتكزات في أداء وظيفة الرقابة على منح الائتمان المصرفي (ارشيد وجودة، 1999). وتقدم السياسات الائتمانية أساساً موضوعية ومناسبة للظروف والإمكانات التمويلية والتنظيمية والفنية للنظام المصرفي التي تخدمه، ويجب أن تكون مناسبة أيضاً للبيئة والمناخ الاقتصادي والتجاري والقانوني الذي يعمل فيها (السيسي، 1998). ونظراً للتأثير المباشر للمعلومات المحاسبية على قرار منح التسهيلات الائتمانية فقد اهتمت المصارف بشكل عام بالحصول على هذه المعلومات و المتعلقة بالشركات طالبة الائتمان لديها و كذلك بتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية المقدمة إليها باعتبارها ركيزة أساسية يعتمد عليها في اتخاذ قراراتها الائتمانية (القطناني، 1999)، ومما لا شك فيه أن عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة والمعلومات الصحيحة التي يعتمد عليها قرار منح الائتمان من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات، حيث إن سلامة وفعالية القرار يتوقف على سلامة وكفاية المعلومات التي يبني عليها. (جمعة، وآخرون، 2003). و تأتي هذه الدراسة لتناقش دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات طالبة الائتمان للبنوك العاملة في فلسطين في قرار منح الائتمان لهذه الشركات.

مشكلة الدراسة:

تتفاوت نسبة اعتماد البنوك العاملة في فلسطين على المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات طالبة الائتمان في اتخاذ قرار الائتمان، بل إن بعضها يتجاهل وجود مثل هذه المعلومات لعدم ثقته بها. والبعض الآخر يطلب هذه المعلومات ويتعامل معها ولكن بحذر شديد، من أجل استخراج بعض المؤشرات المالية الخاصة بقدرة العملاء الإيرادية وقدرتهم على السداد.

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية

وتأتي هذه الدراسة من أجل تحديد الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ قرار الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل التالي:
ما هو دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين ؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل و قرار الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين.

الفرضيات الفرعية

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل القدرة الإيرادية النقدية لأنشطة العميل وقرار الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل التدفقات النقدية لأنشطة العميل وقرار الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل المؤشرات والنسب المالية لأنشطة العميل وقرار الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين.

الفرضية الثانية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل و نسبة استرداد القروض من الشركات في البنوك العاملة في فلسطين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- 1- التعرف إلى أثر المعلومات المحاسبية للشركات طالبة الائتمان على قرار منح الائتمان لهذه الشركات في المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.
- 2- تحديد المشاكل التي تحد من استخدام المعلومات المحاسبية للشركات طالبة الائتمان في قرار منح الائتمان لهذه الشركات في المصارف العاملة في فلسطين، ومحاولة التغلب عليها.
- 3- تقييم دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ قرار الائتمان و من أجل تحديد كيفية تقييم و تطوير هذا الدور بما يتناسب و أهميتها لمثل هذا النوع من القرارات.

د. عصام البحيصي

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من العناصر التالية:

- 1- أهمية القطاع المصرفي، للتنمية الاقتصادية
- 2- دور المعلومات المحاسبية الرائد في اتخاذ القرارات المالية و منها قرارات الإئتمان
- 3- نقص الأبحاث التي تناولت الموضوع في البيئة الفلسطينية
- 4- رغبة الباحث في الإسهام في توضيح أثر المعلومات المحاسبية على قرار الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين من أجل تطوير هذا الدور و تعزيزه

الدراسات السابقة:

موضوع البحث ناقشته العديد من الدراسات و في بيئات مختلفة، و من هذه الدراسات ما يلي:

دراسة حمزة (2007) :

تناولت اختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي في الفترة من (1995م-2003م)، واختبار مدى التجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه الشركات، و خلال الدراسة تم استقراء تحليلي لنتائج الدراسات، وإجراء تحليل كمي لنوعية كل من التقارير والمعلومات التي تفصح عنها هذه الشركات والتي يعتمد عليها المستثمرون في ترشيد قراراتهم الاستثمارية، وخلصت الدراسة إلى وجود تباين بين الشركات في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وفي نوعية التقارير المحاسبية المستخدمة.

دراسة الحسين (2006).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التمويل بالمصارف التجارية السودانية، وتحديد أهم العوامل المؤثرة على الإدارة عند اتخاذ قرار التمويل، وما مدى فعالية استخدام المعلومات المحاسبية لزيادة فعالية القرار. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن البت في طلب التمويل يعتمد بشكل كبير على المعلومات المالية التي يقدمها العميل، و إن كان هناك عوامل أخرى مهمة يعتمد عليها مثل سمعة العميل، والظروف الاقتصادية، والسياسات النقدية والتمويلية وغيرها.

دراسة نصار (2005):

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة، ومعرفة مدى التطابق والاختلاف فيما بينها من حيث استخدام تلك العوامل. وتوصلت لعدة نتائج أهمها وجود اختلاف واضح بين

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية

المصارف التجارية والإسلامية في بعض العوامل مثل مقدرة العميل على السداد، و الضمانات المقدمة وطبيعة الائتمان. وتتفق حول بعض العوامل الأخرى مثل شخصية العميل، رأس مال العميل، القدرة على توليد الأرباح، الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة.

دراسة الكحلوت(2005):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، و توصلت الدراسة إلى أن جميع محلي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة يطلبون معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب الحصول على ائتمان، ولكن الغالبية العظمى منهم لا يستخدمون التحليل المالي، مما يعني أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ضعيفة جداً. كما أنه لا يوجد إدراك لدى غالبية محلي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور وأهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني، ويتم الاستغناء عن التحليل المالي في ظل وجود ضمانات عينية ومالية كافية.

دراسة Danos et.al. (2004):

تناولت هذه الدراسة تأثير المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الائتمانية المتعلقة بالقروض المصرفية باستخدام حالات إقراض واقعية في بيئة تجريبية، وتشير النتائج إلى أن موظف التسهيلات في قسم القروض قد يصل إلى مستوى عال من الثقة لمنح القروض في مرحلة متقدمة في حال توفرت له المعلومات المحاسبية الصحيحة والدقيقة بالإضافة إلى معلومات وبيانات أخرى، وفي أثناء تنفيذ عملية الإقراض فإن المعلومات المحاسبية وغيرها كالعوامل المتعلقة بخطط الشركة المالية قد تزيد من ثقة المؤسسة مانحة الائتمان بمنح القرض خاصة كلما كانت هذه المعلومات دقيقة ومتوفرة في الوقت المناسب. ، وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير قدر أكبر من المعلومات المحاسبية لمفتش الإتمان و زيادة درجة الثقة في المعلومات المحاسبية عبر تدقيقها بواسطة مدققي حسابات معروفين و زيادة قدرة مفتشي الائتمان في تحليل المعلومات المالية بغرض استخدامها في قرارات الائتمان.

دراسة Bryan (2003).

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الإفصاح المحاسبي طبقاً لمتطلبات هيئة سوق المال الأمريكية في العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في أسواق المال الأمريكية، حيث تحلل هذه الدراسة المتغيرات المحاسبية والإلزامية الواجب الإفصاح عنها (مثل الأسعار، الإيرادات، التكاليف، السيولة المستقبلية، الإنفاق الرأسمالي، العمليات المستقبلية)، وقد طبقت

د. عصام البحيصي

الدراسة على عينة مكونة من (250) شركة من الشركات المسجلة في بورصة نيويورك للأوراق المالية عام (2000)، وقد خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن العمليات المستقبلية قد تساعد في تقييم مؤشرات نجاح الوحدات الاقتصادية في المستقبل قصير الأجل.

دراسة Wright, and Ken (2001).

تتناول هذه الدراسة دور المعلومات المحاسبية وأهميتها عند اتخاذ القرارات في الأوراق المالية بهدف محاولة زيادة الوعي بسلوك المستثمرين وذلك بالتطبيق على أسواق رأس المال في المملكة المتحدة، وقد أوضحت الدراسة أهمية المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية للسهم، التدفقات النقدية المستقبلية، توزيعات الأرباح، العائد على الاستثمار، القيمة الاستبدالية للأصول) عند التقييم والمفاضلة بين الأنواع المختلفة من أسهم الوحدات الاقتصادية (الأوراق المالية) وذلك لمساعدة المستثمر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في الورقة المالية.

دراسة حنا (2000).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الاستثمارية وتقييم محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية المصرية. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها، أن الاستثمار في الأوراق المالية يأتي في المرتبة الثانية بعد القروض، وقد يكون بديلاً لها في بعض الأحيان، إذ تتوسع البنوك في استثماراتها في الأوراق المالية عندما يقل الطلب على القروض. و أن هناك دوراً متزايداً للمعلومات المالية التي تنشرها الشركات في تقييم محافظ الأوراق المالية التي تتعامل بها البنوك.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أنها تتفق في أهمية تأثير المعلومات المحاسبية على السياسات والقرارات الائتمانية و الاستثمارية، وتوضح تفاوتاً في درجة استخدام هذه المعلومات في عملية اتخاذ قرارات الائتمان و الاستثمار. وعلى الرغم من أن بعضها تناول الموضوع في البيئة الفلسطينية، إلا أنه لم يناقش موضوع هذا البحث بشكل مباشر و مفصل. ويأتي هذه البحث لسد هذه الثغرة ودراسة الموضوع بشكل مفصل في البيئة الفلسطينية، حيث يهدف البحث إلى دراسة و تقييم الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ قرار الائتمان و في محاولة لتحديد النواقص و الثغرات إن وجدت و من ثم البحث في كيفية تقييم و تطوير هذا الدور بما يتناسب و أهميتها لمثل هذا النوع من القرارات.

النظام المصرفي في فلسطين :

تتوزع شبكة الفروع المصرفية جغرافياً في كل من المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، والمحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، حيث يعمل في المحافظات الجنوبية (13) مصرفاً تعمل

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية

من خلال (33) فرعاً، في حين بلغ عدد المصارف العاملة في المحافظات الشمالية (19) مصرفاً تعمل من خلال (95) فرعاً، في حين تنقسم البنوك العاملة في فلسطين حسب طبيعة النشاط إلى (16) مصرفاً تجارياً، و (3) بنوك إسلامية، ومصرفين متخصصين، وتنقسم المصارف حسب جنسيتها إلى (10) بنوك محلية، ، وإلى (10) بنوك عربية منها (8) أردنية، و (2) مصرية، ، وإلى مصرف أجنبي واحد وله فرع واحد (سلطة النقد الفلسطينية، 2009). واستطاعت البنوك التجارية العاملة في فلسطين مواكبة التطورات العالمية في الخدمات التي تقدمها لزيائنها، ويلاحظ هذا في جودة الخدمات المصرفية المقدمة وسرعة انتشارها وتوسعها، ومن هذه الخدمات قبول الدوائع بفوائد أو بدون فائدة، وتقديم التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، وتقديم خدمات تحويل الأموال داخل فلسطين وخارجها، وبيع وشراء العملات الأجنبية، وإصدار بطاقات الائتمان والدفع، والشيكات المحلية للتداول، والشيكات السياحية، وحفظ وإدارة المقتنيات الثمينة والأوراق المالية، وتقديم خدمات الاستعلام للزبائن، وتقديم خدمة الاستشارات المصرفية للعملاء، والمحفظة والاستثمار، وخدمة الإعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان، وحسابات التوفير. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية المباشرة فتشكل المكون الثاني لموجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، ويعتبر من أهم مؤشرات النشاط المصرفي التي تعكس -إلى حد ما- النشاط في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتراجعت التسهيلات الائتمانية منذ نهاية العام (2006م) من حوالي (1834.4) مليون دولار متضمناً قيمة المخصصات، إلى نحو (1705.2) مليون دولار نهاية العام (2009م)، ويمكن تحليل هذا التراجع إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، وخاصة في قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي وإغلاق المعابر، وحالة الانقسام في السلطة وتوقف الرواتب. أما بالنسبة للقروض إلى إجمالي التسهيلات فإن القروض تشكل النسبة الأكبر من حجم التسهيلات الممنوحة من المصارف العاملة في فلسطين حيث شكلت ما نسبته (63.2%) نهاية العام (2009م)، بينما كانت هذه النسبة دون (44%) نهاية العام 2004م. أما نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات: وهي الديون التي لم يتم تسديد أقساطها خلال فترة من (91 - 180) يوماً والتي يتم احتساب مخصص لها بنسبة (20%)، والديون التي لم يتم تسديد أقساطها خلال فترة (181 - 360) يوماً والتي يتم احتساب مخصص لها بنسبة (50%)، أما الديون التي تصنف كخسائر فهي الديون التي لم يتم تسديد أقساطها خلال فترة تتجاوز (360) يوماً ويتم تكوين مخصص بنسبة (100%) على كامل قيمة المديونية بعد طرح الضمانات المقبولة، ويلاحظ أنه في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة القروض المتعثرة بعد الضمانات إلى إجمالي التسهيلات من (2%) نهاية العام (2006م)، إلى نحو (0.9%) نهاية

د. عصام البحيصي

(2009م)، إلا أن نسبة الديون المصنفة كخسائر ارتفعت من (8.6%) إلى (10.6%) خلال الفترة نفسها ، ويمكن ملاحظة أن الانخفاض في القروض المتعثرة قد يكون ناجماً عن انتقال جزء منها إلى القروض المعدومة وليس من عمليات تسديد حقيقية، حيث يلاحظ أن إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات قد ارتفع من (10.7%) نهاية العام (2006م) إلى (11.6%) نهاية العام (2007م)، في الوقت الذي ارتفعت فيه حجم تغطية المخصصات من حوالي (77%) نهاية العام (2006م) إلى (97.7%) نهاية العام (2009م). (سلطة النقد الفلسطينية، 2010)

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الائتماني:

لا شك أن وجود نظام محاسبي لا غنى عنه لتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار، وفي ظل التطور المذهل لنظم المعلومات لم تعد المشكلة التي تواجه متخذ القرارات هي مشكلة توافر المعلومات، بل إن المشكلة الحقيقية هي أنه أصبح هناك وفرة هائلة وكم ضخمة من المعلومات التي تتطلب تصنيفها و تبويبها لاختيار المعلومات الملائمة والمناسبة لمتخذ القرار، ويتوقف ذلك على جودة اختيار المعلومات المحاسبية للمفاضلة بين البدائل المتاحة لاتخاذ قرارات الائتمان، والتنبؤ بدرجة المخاطرة (حنا، 2000).

وحسب الجدي (2008) فإن مفتش الائتمان يحتاج إلى مجموعة من حزم المعلومات مثل:-

- 1- **معلومات حول المقدرة على السداد/** معرفة هل تتوفر لدى العميل القدرة في التسديد من خلال التعاملات السابقة، ودراسة أداء العميل الإدارية والفنية حسب ظروف القطاع الذي يعمل فيه، وتوفر مصادر دخل أخرى للعميل يمكن أن تستخدم في تسديد المديونية.
- 2- **معلومات عن ربحية التسهيلات/** دراسة مدى كفاية التدفقات النقدية ومصادرها، وهامش الربح الذي سيحققه المشروع بعد المصاريف.
- 3- **غرض التسهيلات/** هل الغرض منطقي، وهل يحقق الغرض جدوى مالية، ومشروعية الغرض من الناحية القانونية والأخلاقية.
- 4- **المبلغ المطلوب/** تحديد نسبة التمويل المطلوبة مقارنة بكلفة المشروع، وتحديد إذا كان العميل بحاجة فعلية للتسهيلات المطلوبة وهل التسهيلات المطلوبة تكفي لتمويل نشاطه.
- 5- **معلومات عن الضمانة/** وهي التعرف على الضمانات التي يقدمها العميل بخاصة إذا كانت من أصول المنشأة ودراستها من كافة النواحي مثل: استقرار القيمة، سهولة بيعها عند الحاجة، سهولة تقديرها، إمكانية توثيقها و الكثير من هذه المعلومات لا يمكن الحصول عليها إلا من القوائم المالية ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (تحليل مالي و استنباط)، و بخاصة تلك المعلومات التي تتعلق بقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائئيتها. كذلك تقييم ربحية

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية

المنشأة، ونسبة السيولة والتدفقات النقدية لديها. لذلك فإن البنوك عادة ما تطلب من الشركات التي تريد الحصول على ائتمان مصرفي أن تزود البنوك بقوائمها المالية المدققة لعدة فترات سابقة. و عليه فإن المعلومات المحاسبية الجيدة التي تعكس الحقيقة الاقتصادية للشركات سوف تقود إلى تقييم جيد لقدرة المنشأة على السداد و الوفاء بالتزاماتها، و بالتالي تكون عملاً أساسياً يعتمد عليه مفتش الائتمان عند اتخاذ قراره بقبول أو رفض منح الائتمان.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، والذي يدرس الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً (عبيدات، 1998).

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المشاركين في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان، (مدير قسم الائتمان ومفتش الائتمان) في فروع البنوك التجارية العاملة في فلسطين والبالغ عددها (128) فرعاً (حيث تم استبعاد البنوك الإسلامية ومكاتب التمثيل للبنوك التجارية) وقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل في الدراسة بحيث تم إرسال استبيانين لكل فرع أو مركز رئيسي موجهة إلى مدير قسم الائتمان و مفتش الائتمان بالفرع (المسؤول عن الائتمان للشركات) وقد بلغ عدد أفراد العينة (256) موظفاً وموظفة. وبعد شهرين من توزيع الاستبيانات على أفراد العينة تم استرداد (178) استبانة فقط بنسبة (69.5%) من عينة الدراسة، وبعد مراجعة وتدقيق الاستبانات تم استبعاد (7) استبيانات بنسبة (2.7%) من عينة الدراسة نظراً لعدم تحقيق الشروط المطلوبة للإجابة عن الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة والتحليل (171) استبانة بنسبة (66.8%) تقريباً من عينة ومجتمع الدراسة.

خصائص عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (1) يعرض أهم خصائص عينة الدراسة. من حيث المؤهل العلمي، يبين جدول رقم(1) أن اغلب المبحوثين هم من حملة درجة البكالوريوس و الدراسات العليا (96.7%)، في حين أن قلة بسيطة هي التي يقل مستواها عن مؤهل البكالوريوس. كما يلاحظ أن معظم هؤلاء هم من خريجي كلية التجارة (94.2%) و بالأخص من تخصص المحاسبة (56.5%) مما يعني معرفتهم بالمعلومات المحاسبية و طرق إعدادها و أهميتها بالنسبة لقرارات التمويل.

جدول رقم (1)

خصائص عينة الدراسة الحقيقية

المؤهل العلمي	%	التخصص	%	سنوات الخبرة	%
دراسات عليا	11.5	محاسبة	56.4	من 1-3 سنوات	10.6
بكالوريوس	85.2	علوم مالية و مصرفية	6.5	من 4-6 سنوات	18.2
دبلوم	3.3	إدارة أعمال	25.7	من 7-10 سنوات	21.1
المجموع	100.0	اقتصاد	5.6	أكثر من 10 سنوات	50.1
مكان العمل	%	أخرى	5.8	المسمى الوظيفي	%
الإدارة الرئيسية	37.4	المجموع	100.0	مدير ائتمان	42.9
فروع البنك	62.6			موظف ائتمان	57.1
المجموع	100.0			المجموع	100.0

أما من حيث الخبرة فإن الجدول رقم (1) نفسه يبين أن أكثر من (88%) من المبحوثين كانت لديهم سنوات خبرة لا تقل عن أربع ، في حين زاد هذا العدد من سنوات الخبرة لدى ما يزيد عن (71%) منهم عن (7) سنوات ، مما يعني توفر الخبرة العملية الكافية لهم للتعامل مع موضوعات الائتمان و تطبيق السياسات البنكية الخاصة بالائتمان.

وبالنسبة لمكان العمل فإن الجدول رقم (1) يبين أن (37.4%) من المبحوثين يعملون في الإدارات الرئيسية للبنوك و (62.6%) منهم يعملون في فروع البنوك،. مما يعني أن العينة تمثل جميع متخذي قرارات الائتمان بغض النظر عن مكان تواجدهم سواء في الإدارات الرئيسية أو الفروع.

أما من حيث المسمى الوظيفي فإن الجدول رقم (1) بين أن (42.9%) من المبحوثين هم مدراء ائتمان، في حين أن (57.1%) هم موظفو ائتمان، الأمر الذي يعني أن عينة الدراسة تمثل بشكل جيد الفئتين المستهدفتين في هذه الدراسة و هم مدراء و موظفي الائتمان.

المعلومات المالية للعميل طالب الائتمان التي تطلبها البنوك:

الجدول رقم (2) يوضح المعلومات المالية التي تطلبها البنوك من الشركات طالبة الائتمان - كمتطلبات لقرار منح الائتمان - وذلك من حيث القوائم المالية وأنواعها ومدتها ودورية الطلب عليها واشتراط تدقيقها ودرجة الاعتماد عليها بعد تعديلها أو بدون تعديل.

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية

يبين جدول رقم (2) أن جميع البنوك تطلب معلومات مالية من الشركة طالبة الائتمان و لكن تختلف هذه البنوك فيما بينها في درجة دورية و تكرار طلب هذه المعلومات، ففي حين كانت الأغلبية العظمى (84.2%) بصورة "دائمة"، كان هناك (13.7%) يطلبونها "غالباً"، و (2.1%) يطلبونها "أحياناً"، ويعزو الباحث ذلك إلى اهتمام أغلب معرفة الأوضاع المالية للشركات طالبة الائتمان قبل منحها هذا الائتمان. من ناحية أخرى فإن الجدول نفسه يوضح أن البنوك أيضاً تختلف فيما بينها في الفترة المالية التي تغطيها المعلومات المالية المطلوبة من الشركات طالبة الائتمان، و يظهر واضحاً أن حوالي 90% من مفردات العينة أوضحوا أن بنوكهم تطلب معلومات تغطي أكثر من سنة، و إن كانت الأغلبية (78.1%) تطلب معلومات تغطي ثلاث سنوات فأكثر . أما بشأن مدى اشتراط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات، فإن الجدول نفسه يوضح أن أغلبية البنوك (66.3%) تطلب من الشركات طالبة الائتمان أن تكون المعلومات المالية المقدمة لها مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات، و لكن هناك نسبة غير بسيطة (33.7%) لا تشترط ذلك.

جدول رقم (2)

المعلومات المالية التي تطلبها البنوك من الشركة طالبة الائتمان

القوائم المطلوبة	%	فترة المعلومات المالية المطلوبة	%
الميزانية العمومية	90.5	السنة الحالية	7.4
الأرباح والخسائر أو قائمة الدخل	86.3	السنة الحالية والسنة الماضية	14.7
التدفقات النقدية	3.2	السنة الحالية و سنتين سابقتين	27.4
قوائم أخرى	0	السنة الحالية وأكثر من سنتين سابقتين	50.6
المجموع	100.0	المجموع	100.0
دورية الطلب	%	اشتراط تدقيق المعلومات المالية	%
دائماً	84.2	نعم	66.3
غالباً	13.7	لا	33.7
أحياناً	2.1	المجموع	100.0
لا	0.0	مدى اعتماد المعلومات كما هي أو تعديلها	%
المجموع	100.0	تعتمد كما هي دون تعديل	43
أساس التعديل	%	تعديل	57
التكلفة التاريخية	55	المجموع	100.0
التكلفة السوقية	45		
المجموع	100		

د. عصام البحيصي

أما من حيث المعلومات المالية التي تطلبها البنوك من الشركات طالبة الائتمان، فيتضح من الجدول (رقم 2) نفسه أن أغلبية البنوك تركز على الميزانية العمومية (90.5%)، و حساب الأرباح و الخسائر (86.3%) و قلة منهم (3.2%) هي التي تطلب قائمة "التدفقات النقدية"، ويعزو الباحث ذلك لأن الميزانية العمومية و حساب الإرباح و الخسائر تعكس أنشطة الشركة طالبة الائتمان بجميع أصولها وخصومها و نتائج أعمالها، كما أن إعداد قوائم التدفق النقدي لم يشترطها القانون التجاري الفلسطيني و لا تقوم جميع الشركات بإعدادها.

أما فيما يتعلق بعملية قبول المعلومات كما هي أو تعديلها، فإن أغلبية تقدر بحوالي 57% من البنوك تقوم بتعديل البيانات المقدمة لها من الشركات طالبة الائتمان قبل استخدامها في عملية اتخاذ القرار. في حين أن البقية (43%) لا تقوم بعملية التعديل هذه. و بالنسبة للبنوك التي تقوم بالتعديل فإن أغلبية بسيطة تعتمد التكلفة التاريخية كأساس للتعديل (55%) في حين أن النسبة الباقية و هي ليست قليلة (45%) تعتمد التكلفة السوقية كأساس لهذا التعديل. مما يعني عدم وجود معيار موحد للتعديل في حال حدوثه.

بدوره فإن الجدول رقم (3) يوضح مدى ثقة مسؤولي الائتمان في المعلومات المالية التي تقدمها الشركات بغرض الحصول على الائتمان، و كما يتضح من الجدول فإن الأغلبية العظمى من هؤلاء (70.8%) لديه ثقة متوسطة في البيانات المقدمة لهم، في حين أن (15.7%) فقط يتقنون في هذه المعلومات بدرجة "عالية" - "عالية جداً"، و (23.2%) من مجتمع الدراسة يتقنون بصورة "عالية"، و (68.4%) من مجتمع الدراسة يتقنون بصورة "متوسطة"، و (13.6%) منهم يتقنون فيها بدرجة "ضعيفة" - "ضعيفة جداً" و ربما كانت درجة الثقة المتواضعة هذه، هي التي تجعل البنوك تقوم بتعديل المعلومات المالية للشركات طالبة الائتمان قبل التعامل معها في عملية اتخاذ القرار.

جدول رقم (3)

مدى الثقة في المعلومات المالية التي تقدمها الشركات بغرض الحصول على ائتمان

النسبة المئوية	مدى الثقة في المعلومات المالية التي تقدمها الشركات بغرض الحصول على ائتمان
5.4	عالية جداً
10.2	عالية
70.8	متوسطة
11.6	ضعيفة
2	ضعيفة جداً
100.0	المجموع

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية

أما الجدول رقم (4) فيوضح درجة الاعتماد على المعلومات المالية المقدمة من الشركات طالبة الائتمان في اتخاذ قرار الائتمان. و منه يتضح أن الأغلبية العظمى (61%) من مفردات العينة يثقون بدرجة متوسطة فيما تقدمه لهم الشركات طالبة الائتمان من معلومات، في حين يثق (22.2%) منهم فيها بدرجة تتراوح بين "عالية" و "عالية جداً"، أما (13.6%) فيثق فيها بدرجة تتراوح ما بين "منخفضة" و "منخفضة جداً". و هذا يعكس بوضوح درجة الثقة المتوسطة السابق الإشارة إليها في الجدول السابق.

جدول رقم (4)

مدى الاعتماد على المعلومات المالية المقدمة من الشركات طالبة الائتمان في اتخاذ القرار

النسبة المئوية	مدى الاعتماد على المعلومات المالية المقدمة من الشركات طالبة الائتمان في اتخاذ القرار
3.5	عالية جداً
19.7	عالية
61.0	متوسطة
12.7	ضعيفة
2	ضعيفة جداً
100.0	المجموع

أما الجدول رقم (5) فيناقش البديل الذي يتم اتخاذه عند عدم توفر بيانات مالية للشركات طالبة الائتمان ومنه يتضح أن (36.5%) من حالات طلبات الائتمان المقدمة من الشركات ترفض في حال عدم توفر بيانات مالية "يرفض طلب الائتمان"، في حين أنه في (64.3%) من الحالات يتم الاعتماد على بيانات أخرى غير المعلومات المالية التي تقدمها الشركات طالبة الائتمان.

جدول رقم (5)

خيارات عدم توفر بيانات مالية للشركات طالبة الائتمان

النسبة المئوية	خيارات عدم توفر بيانات مالية للشركات طالبة الائتمان
35.6	يرفض طلب الائتمان
64.3	يتم الاعتماد على تقديرات أخرى غير البيانات المالية المقدمة
100.0	المجموع

د. عصام البحيصي

أما الجدول رقم (6) فيوضح نسبة استرداد الائتمان الممنوح للشركات، حيث أفاد (25%) من المبحوثون بأن استرداد الائتمان الممنوح للشركات "أقل من 50%"، و(24.5%) كانت 50%-70% و أغلبية تقدر بحوالي 50.6% أفادوا بأن نسبة التحصيل في بنوكهم تتراوح ما بين 70% و 90%، في حين لم تزد النسبة عن ذلك في أي بنك من البنوك. و لعل هذه النسب توضح أن هناك قدراً لا بأس به من العجز في سداد القروض الممنوحة للشركات.

جدول رقم (6)

نسبة استرداد الائتمان الممنوح للشركات

نسبة استرداد الائتمان الممنوح للشركات	النسبة المئوية
أقل من 30%	12.5
31-50%	12.5
51%-70%	24.4
71%-90%	50.6
أكثر من 91%	0.0
المجموع	100.0

تحليل مدى الاعتماد على المعلومات المالية المقدمة للبنوك:

من أجل تحديد أي المعلومات يتم الاعتماد عليها بشكل أكبر - لدى البنوك التي تعتمد على المعلومات المالية في اتخاذ قرار الائتمان - تم تقسيم هذه المعلومات إلى 3 أقسام هي القدرة الإيرادية للعميل و التدفقات النقدية و المؤشرات المالية. و الجدول رقم (7) يعرض نتائج التحليل.

القدرة الإيرادية للعميل:

الجدول رقم (7) يوضح بشكل جلي أن البنوك التي تعتمد على المعلومات المالية للشركات طالبة الائتمان تقوم بتحليل القدرة الإيرادية للعميل عند اتخاذ قرار الائتمان و تعتبر نتائج تحليل هذه القدرة عاملاً مهماً في قبول أو رفض وكذلك في تحديد قيمة الائتمان المذكور

من ناحية أخرى يتضح من الجدول نفسه أن معلومات التدفق النقدي أيضاً يتم الاعتماد عليها بشكل كبير عند اتخاذ قرار الائتمان حيث تؤخذ بعين الاعتبار عند قياس الأداء المالي للعميل لفترتين مالية سابقة، و كذلك عند تحديد قدرته المستقبلية على سداد التزاماته. كذلك تعتبر المعلومات الواردة بقائمة التدفق النقدي إحدى الركائز الأساسية لعملية قبول أو رفض منح الائتمان و تحديد سقفه المسموح.

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية

أما بالنسبة للتحليل المالي، فالجدول يوضح أن البنوك تعتمد بشكل كبير على حساب وتحليل النسب المالية للشركات طالبة الائتمان عند اتخاذ قرار الائتمان. و غالباً ما يتم إعداد جميع النسب سواء تلك المتعلقة بالربحية و المركز المالي أو بالسيولة و رأس المال العامل أو بتطورات الأصول و الخصوم لدى هذه الشركات، كما يتم أيضاً حساب النسب الخاصة بالرافعة المالية. كما يتضح أيضاً أن النسب المالية تعتبر مؤشراً هاماً يعتمد عليه عند اتخاذ قرار منح أو رفض الائتمان و عند تحديد سقفه المسموح.

وعند مقارنة نتائج الاعتماد على المعلومات الواردة بالمجموعات الثلاثة (القدرة الإيرادية، التدفقات النقدية والمؤشرات المالية) ، نجد أن الاعتماد الأكبر يكون للمعلومات المالية التي توفرها المؤشرات المالية و ربما كان هذا مصدره سهولة إعداد تلك النسب بعد تعديل القوائم المالية لدى البنوك التي تقوم بهذا التعديل، خاصة و أنها تمثل الأغلبية في عينة الدراسة (56%).

جدول رقم (7)

مدى استخدام المعلومات المالية في قرار الائتمان

الفقرات	دائماً	غالباً	في أحيان كثيرة	أحياناً	أبداً
القدرة الإيرادية					
1 يقوم البنك بتحليل القدرة الإيرادية لطالب الائتمان.	56%	32%	7%	5%	-
2 تعتبر القدرة الإيرادية لطالب الائتمان محدداً رئيسياً في قبول أو رفض طلبه.	43%	26%	21%	10%	-
3 تعتبر القدرة الإيرادية لطالب الائتمان محدد رئيسي لقيمة الائتمان الممنوح.	38%	35%	21%	6%	-
التدفقات النقدية					
4 يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترة مالية سابقة.	54%	36%	5%	2%	-
5 يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ المستقبلي لوضع	39%	42%	15%	4%	-

د . عصام البجيصي

					العميل و قدرته على الوفاء بالتزاماته	
6	يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية عند تحديد قبول أو رفض الائتمان المطلوب	41%	36%	19%	4%	-
7	يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية عند تحديد سقف الائتمان المطلوب.	48%	37%	12%	3%	-
المؤشرات المالية						
8	يقوم البنك بإعداد مؤشرات ونسب مالية تحليلية لربحية العميل و مركزه المالي	64%	32%	4%	-	-
9	يقوم البنك بدراسة وتحليل النسب الخاصة بتطورات حجم رأس المال العامل و السيولة.	71%	26%	3%	-	-
10	يقوم البنك بعمل دراسة تحليلية لنسب تطور حجم أصول الشركة طالبة الائتمان.	58%	33%	9%	-	-
11	يقوم البنك بتحليل النسب المالية الخاصة بالرافعة المالية.	48%	31%	15%	6%	-
12	يقوم البنك بعمل دراسة تحليلية لنسب تطور خصوم الشركة طالبة الائتمان.	51%	40%	9%	-	-
13	يعتمد البنك على النسب المالية عند قبول أو رفض منح الائتمان	62%	33%	5%	-	-
14	يعتمد البنك على النسب المالية عند تحديد سقف الائتمان المسموح	64%	34%	1%	-	-

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية

أما عن أسباب عدم طلب معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان لدى البنوك التي لا تطلب مثل هذه المعلومات فإن أهم الأسباب الكامنة وراء ذلك يوضحها الجدول رقم (8):

جدول رقم (8)

أسباب عدم طلب معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان

الترتيب	%	أسباب عدم طلب معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان
1	91%	لأن المعلومات المالية غير موثوق بها
2	82%	لأن المعلومات المالية غير متاحة
3	79%	لأن المعلومات المالية غير كافية
4	77%	لأن المعلومات المالية غير مدققة من مراجع حسابات مستقل
5	47%	لعدم قدرة موظف الائتمان على تحليلها

كما يتضح من الجدول رقم (8) فإن عدم الثقة في المعلومات المالية للشركات طالبة الائتمان وعدم إتاحة و كفاية هذه المعلومات هي الأسباب الرئيسية الكامنة وراء عدم طلب مثل هذه المعلومات من الشركات طالبة الائتمان.

اختبار فرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار الارتباط - بيرسون لإيجاد العلاقة بين متغيرات فرضيات الدراسة مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) والنتائج مبينة في جدول رقم (9).

جدول رقم (9)

معامل الارتباط لفرضيات الدراسة

المحور	الإحصاءات
علاقة تحليل القدرة الإيرادية النقدي لأنشطة العميل مع اتخاذ قرار الائتمان	معامل الارتباط 0.852
	مستوى الدلالة 0.000
علاقة تحليل التدفق النقدي لنشاط العميل مع اتخاذ قرار الائتمان	معامل الارتباط 0.870
	مستوى الدلالة 0.000
علاقة تحليل المؤشرات والنسب المالية لأنشطة العميل مع اتخاذ قرار الائتمان	معامل الارتباط 0.882
	مستوى الدلالة 0.000
علاقة الاعتماد على المعلومات المحاسبية و نسبة الاسترداد	معامل الارتباط 0.462
	مستوى الدلالة 0.269

د. عصام البحيصي

الفرضية الأولى:

كما يتضح من الجدول رقم (8) فإن نتائج اختبار الفرضيات الفرعية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) توضح أن الفرضيات الثلاثة مقبولة، أي أنه:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل القدرة الإيرادية النقدية لأنشطة العميل و قرار الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل التدفقات النقدية لأنشطة العميل و قرار الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل المؤشرات والنسب المالية لأنشطة العميل و قرار الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين .

مما يعني قبول الفرضية الأولى و التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل و قرار الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين.

الفرضية الثانية

كما يتضح من الجدول رقم (9) فإن نتائج اختبار الفرضية الثانية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) توضح أن الفرضية الثانية مرفوضة، أي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل و نسبة استرداد القروض من الشركات في البنوك العاملة في فلسطين.

مقترحات زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان في البنوك

الفلسطينية

الجدول رقم (10) يبين آراء المبحوثين في مجموعة من الاقتراحات التي تم عرضها من أجل زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرار الائتمان.

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية

جدول رقم (10)

مقترحات زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان في البنوك الفلسطينية

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر.	68%	32%	-	-	-
2	تنظيم مهنة المحاسبة و المراجعة في فلسطين بشكل سليم و فعال.	31%	38%	31%	-	-
3	زيادة فعالية تدقيق الحسابات والتزام المدققين أخلاقيات المهنة	36%	41%	22%		
4	تطبيق نظام محاسبي موحد للشركات بما في ذلك معايير محاسبية موحدة.	21%	19%	58%	2%	-
5	قيام الشركات بزيادة درجة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة في قوائمها المالية	65%	29%	6%	-	-
6	قيام الشركات بنشر بإعداد قوائم مالية أكثر دورية (نصف أو ربع سنوية)	27%	39%	31%	3%	-

د. عصام البحيصي

من الجدول السابق يتضح لنا أن المبحوثين يوافقون على جميع المقترحات من أجل زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات طالبة الائتمان عند اتخاذ قرار منح أو رفض الائتمان لتلك الشركات. و نخص من تلك التوصيات: ضرورة زيادة قدرة موظفي الائتمان على تحليل المعلومات المحاسبية، و قيام الشركات بزيادة درجة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة في قوائمها المالية و زيادة فعالية تدقيق الحسابات و التزام المدققين أخلاقيات المهنة.

النتائج والتوصيات :

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات للبنوك بهدف الحصول على ائتمان وبيان قرار منح أو رفض الائتمان لتلك الشركات. وقد أسفرت هذه الدراسة عن عدة نتائج من أهمها:-

1- معظم البنوك العاملة في فلسطين تطلب معلومات مالية من الشركات التي تتقدم إليها بطلب الحصول على ائتمان، و تتركز المعلومات المطلوبة في القوائم المالية التقليدية ، الميزانية العمومية و قائمة الدخل و قائمة التدفق النقدي.

2- المعلومات المطلوبة لا يشترط دائماً أن تكون مدققة، و في الغالب تغطي أكثر من سنة مالية واحدة.

3- يثق موظفو الائتمان بالمعلومات المقدمة لهم بدرجة متوسطة، كما أن درجة اعتمادهم عليها في اتخاذ قرار الائتمان متوسطة أيضاً.

4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل و قرار الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين. حيث تبين وجود علاقة وثيقة بين عملية اتخاذ قرار الائتمان وتحليل القدرة الإيرادية وتحليل التدفقات النقدية وإعداد وتحليل النسب المالية لأنشطة الشركات

5- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل ونسبة استرداد القروض من الشركات في البنوك العاملة في فلسطين.

6- من أجل زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات طالبة الائتمان عند اتخاذ قرار منح أو رفض الائتمان لتلك الشركات. ونخص من تلك التوصيات: ضرورة زيادة قدرة موظفي الائتمان على تحليل المعلومات المحاسبية، و قيام الشركات بزيادة درجة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة في قوائمها المالية و زيادة فعالية تدقيق الحسابات و التزام المدققين أخلاقيات المهنة.

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإن من أهم التوصيات التي توصي بها الدراسة ضرورة زيادة الاعتماد على المعلومات المالية للشركات طالبة الائتمان عند اتخاذ قرار الائتمان ومن أجل ذلك لا بد من:

- 1- زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر في هذه المجال.
- 2- زيادة الثقة في المعلومات المقدمة للبنوك عبر زيادة فعالية تدقيق الحسابات و التزام المدققين أخلاقيات المهنة و تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين بشكل سليم و فعال، بما يؤثر إيجاباً على جودة المعلومات الحاسبية المنتجة.
- 3- زيادة درجة كفاية المعلومات المقدمة لاتخاذ القرار وذلك عبر قيام الشركات بزيادة درجة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة في قوائمها المالية و قيام الشركات بإعداد و نشر قوائم مالية أكثر دورية (نصف أو ربع سنوية).

أولاً- المراجع العربية:

- ارشيد، عبد المعطي وجودة، محفوظ (1999م)، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، عمان.
- الجدي، ماجد (2008م)، "منح التسهيلات الائتمانية"، برنامج تدريبي، مركز تدريب بنك فلسطين (م.ع.م)، غزة.
- جمعة، أحمد، وآخرون (2003م)، "نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
- الحسين، علي (2006م)، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التمويل بالمصارف التجارية السودانية: دراسة حالة بنك ام درمان الوطني"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- حمزة، محي الدين (2007م)، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (23)، العدد الأول..
- الزبيدي، حمزة (2002م)، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
- سلطة النقد الفلسطينية (2000م)، "النشرة الإحصائية لسلطة النقد"، العدد (21)، رام الله، فلسطين.

د. عصام البجيصي

- سلطة النقد الفلسطينية (2003م)، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية "التقرير السنوي" العدد (9)، رام الله، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية (2010م)، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، "التقرير السنوي" العدد (17)، رام الله، فلسطين.
- السيسي، صلاح (1998م)، "إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية"، دار وسام للطباعة والنشر، بيروت.
- عاشور، يوسف (2003م)، " آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني " مكتبة آفاق - غزة
- عبيدات، ذوقان وآخرون (1998م)، " البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه " ، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.
- القطناني، خالد (2004م)، "اثر استخدام المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
- الكحلوت، خالد (2005م)، "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- نصار، صديق (2005م)، "العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

ثانياً - المراجع الأجنبية :

- Danos, P.; Doris L., and Imhoff, J. A. (2004), "The use of accounting information in bank lending decisions." Accounting, Organizations and Society 14(3) :235-246.
- Bryan, H. S. (2003), "Incremental information Content of required disclosures Contained in management discussion and analysis", Accounting Review, p285-301.
- Wright, M and Ken, R. (2001), "Venture capitalists unquoted investment appraisal and the role of accounting information", Accounting and Business Research, p153-168.

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية

ملحق رقم (1)

استبانة

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة. نأمل قراءة ما ورد في هذه الاستبانة من فقرات بدقة وموضوعية ، والإجابة عما جاء فيها وذلك بوضع علامة (√) أمام الإجابة التي تعبر عن وجهة نظركم، حيث إنكم خير مصدر للمعلومات الدقيقة، كونكم أهل الخبرة والاختصاص، وخير عون للباحثين.

إن تعاونك سيكون سبباً في نجاح هذا البحث، وتقديم المعلومات الدقيقة سيؤدي إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة، علماً بأن المعلومات الواردة في هذه الاستبانة هي لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم خالص تحياتنا وجزيل شكرنا

الباحث

الجزء الأول - معلومات شخصية و عن البنك:

الرجاء وضع علامة (√) أمام الإجابة التي تختارها :

1. الجنس :

ذكر ☐ أنثى ☐

2. المؤهل العلمي :

دراسات عليا ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم ☐

3. سنوات الخبرة :

من 1-3 سنوات ☐ من 4-6 سنوات ☐ من 7-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

4. جنسية البنك التي تعمل فيه:

وطني ☐ عربي ☐ أجنبي ☐

5. طبيعة نشاط البنك الذي تعمل فيه:

تجاري ☐ متخصص ☐

6. مكان العمل:

الإدارة الرئيسية ☐ فروع البنك ☐

د. عصام البحيصي

7. المسمى الوظيفي :

مدير ائتمان ☐ موظف ائتمان ☐

8. العمر :

من 20-30 عام ☐ من 31-40 عام ☐ من 41-50 عام ☐ أكبر من 50 عام ☐

ثانياً - معلومات تتعلق بالمعلومات المالية للعميل طالب الائتمان ؟

9. هل تطلبون معلومات مالية من الشركة طالبة الائتمان ؟

دائماً ☐ غالباً ☐ أحياناً ☐ نادراً ☐ لا ☐

10. هل يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات:

نعم ☐ لا ☐

11. المعلومات المالية التي تطلب من الشركات طالبة الائتمان تتعلق بالفترة:

السنة الحالية فقط	☐
السنة الحالية و سنة سابقة	☐
السنة الحالية و سنتين سابقتين	☐
السنة الحالية و ثلاث سنوات سابقة	☐
أكثر من ذلك	☐

12. ما هي القوائم المالية التي تطلبونها ؟

الميزانية العمومية ☐ الأرباح والخسائر ☐ التدفقات النقدية ☐ قائمة الدخل ☐

13. هل تأخذون المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية كما هي أم يتم تعديلها ؟

يتم اعتمادها كما هي ☐ يتم تعديلها حسب ما يراه البنك ☐

14. هل تعتمدون على التكلفة التاريخية أم يتم تعديلها للوصول إلى القيمة السوقية ؟

الاعتماد على التكلفة التاريخية ☐ يتم تعديلها ☐

15. مدى الاعتماد على المعلومات المالية المقدمة من الشركات طالبة الائتمان في اتخاذ القرار:

عالية جداً ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جداً ☐

16. مدى الثقة في المعلومات المالية التي تقدمها الشركات بغرض الحصول على ائتمان:

عالية جداً ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جداً ☐

17. في حال عدم توفر بيانات مالية للشركات طالبة الائتمان هل:

يرفض طلب الائتمان ☐ يتم الاعتماد على تقديرات غير البيانات المالية المقدمة ☐

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية

18. نسبة استرداد الائتمان الممنوح للشركات:

أقل من 30% ☐ 31-50% ☐ 51-70% ☐ 71-90% ☐ أكثر من 91% ☐

19 - مدى استخدام المعلومات المالية في قرار الائتمان

الفقرات	دائما	غالبا	في أحيان كثيرة	أحيانا	أبدا
القدرة الإيرادية					
1 يقوم البنك بتحليل القدرة الإيرادية لطالب الائتمان.					
2 تعتبر القدرة الإيرادية لطالب الائتمان محدد رئيسي في قبول أو رفض طلبه.					
3 تعتبر القدرة الإيرادية لطالب الائتمان محدد رئيسي لقيمة الائتمان الممنوح.					
التدفقات النقدية					
4 يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترة مالية سابقة.					
5 يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ المستقبلي لوضع العميل و قدرته على الوفاء بالتزاماته					
6 يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية عند تحديد قبول أو رفض الائتمان المطلوب					
7 يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية عند تحديد سقف الائتمان المطلوب.					
المؤشرات المالية					
8 يقوم البنك بإعداد مؤشرات ونسب مالية تحليلية لربحية العميل و مركزه المالي					

د . عصام البحيصي

					9	يقوم البنك بدراسة وتحليل النسب الخاصة بتطورات حجم رأس المال العامل و السيولة.
					10	يقوم البنك بعمل دراسة تحليلية لنسب تطور حجم أصول الشركة طالبة الائتمان.
					11	يقوم البنك بتحليل النسب المالية الخاصة بالرافعة المالية.
					12	يقوم البنك بعمل دراسة تحليلية لنسب تطور خصوم الشركة طالبة الائتمان.
					13	يعتمد البنك على النسب المالية عند قبول أو رفض منح الائتمان
					14	يعتمد البنك على النسب المالية عند تحديد سقف الائتمان المسموح

20. في حالة كونكم لا تطلبون معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان ، الرجاء تحديد

السبب حسب ما هو مطبق في المصرف الذي تعمل فيه:

	1.	لأن المعلومات المالية غير متاحة.
	2.	لأن المعلومات المالية غير موثوق بها.
	3.	لأن المعلومات المالية غير كافية.
	4.	لأن المعلومات المالية غير مدققة من مراجع حسابات مستقل.
	5.	لعدم قدرة موظف الائتمان على تحليلها.

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية

ثالثاً - من أجل زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان في البنوك الفلسطينية، يرجى تحديد درجة أهمية المقترحات التالية:

	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1					زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر.
2					تنظيم مهنة المحاسبة و المراجعة في فلسطين بشكل سليم و فعال.
3					زيادة فعالية تدقيق الحسابات و التزام المدققين أخلاقيات المهنة
4					تطبيق نظام محاسبي موحد للشركات بما في ذلك معايير محاسبية موحدة.
5					قيام الشركات بزيادة درجة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة في قوائمها المالية
6					قيام الشركات بنشر بإعداد قوائم مالية أكثر دورية (نصف أو ربع سنوية)

وأخيراً نشكركم على حسن تعاونكم وجهدكم المبذول في تعبئة هذه الاستبانة